بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

**العناوين:**

- **المملكة المتحدة: الأوراق السرية تظهر مدى نقض كبار أفراد العائلة المالكة للفواتير**
- **هل ستؤدي الأزمة الاقتصادية في أوروبا إلى ركود عالمي؟**
- **حزمة ٤٥٠ مليون دولار لصيانة طائرات إف-١٦ الباكستانية**

**التفاصيل:**

**المملكة المتحدة: الأوراق السرية تظهر مدى نقض كبار أفراد العائلة المالكة للفواتير**

الجارديان - تم الكشف عن مدى قوة حق النقض السرية للملكة والأمير تشارلز على القوانين الجديدة بعد أن خسر داونينج ستريت معركته للحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بتطبيقه. تظهر أوراق وايتهول التي أعدها محامو مكتب مجلس الوزراء أن ما لا يقل عن ٣٩ مشروع قانون على الأقل خضعت لسلطة غير معروفة لكبار أفراد العائلة المالكة للموافقة على القوانين الجديدة أو منعها. كما تكشف عن القوة التي استُخدمت لنسف التشريعات المقترحة المتعلقة بالقرارات المتعلقة بخوض البلاد للحرب. وتم إصدار الكتيب الداخلي للوايتهول فقط بعد أمر من المحكمة، ويظهر أن الوزراء وموظفي الخدمة المدنية ملزمون باستشارة الملكة والأمير تشارلز بمزيد من التفصيل وفي مجالات تشريعية أكثر مما كان مفهوماً في السابق. تغطي القوانين الجديدة التي كانت مطلوبة للحصول على ختم الموافقة من الملكة أو الأمير تشارلز قضايا من التعليم العالي ودفع الأبوة إلى بطاقات الهوية وإعالة الطفل. في إحدى الحالات، استخدمت الملكة حق النقض الكامل ضد مشروع قانون الإجراءات العسكرية ضد العراق في عام ١٩٩٩، وهو مشروع قانون قدمه عضو خاص سعى إلى نقل سلطة تفويض الضربات العسكرية ضد العراق من الملك إلى البرلمان. حتى إنه طُلب منها الموافقة على قانون الشراكة المدنية لعام ٢٠٠٤ لأنه احتوى على إعلان حول صلاحية الشراكة المدنية التي من شأنها أن تلزمها. وفي الكتيب، يحذر المستشار البرلماني موظفي الخدمة المدنية من أنه إذا لم تكن الموافقة وشيكة، فهناك خطر "وجوب إزالة جزء رئيسي من مشروع القانون". وطُلب من تشارلز الموافقة على ٢٠ تشريعاً وقد تم استخدام حق النقض هذا، ووصفه محامون دستوريون بأنه "رادع نووي" ملكي قد يساعد في تفسير سبب إيلاء الوزراء اهتماماً وثيقاً لآراء كبار أفراد العائلة المالكة. وحذر التوجيه أيضاً موظفي الخدمة المدنية من أن الحصول على الموافقة يمكن أن يتسبب في تأخير التشريع ويكشف أنه حتى التعديلات قد تحتاج إلى تجاوز العائلة المالكة للحصول على مزيد من الموافقة. وقال جون كيرهوب، الباحث القانوني الذي حارب قضية حرية المعلومات للوصول إلى الأوراق: "كانت هناك إشارة ضمنية إلى أن هذه الصلاحيات غريبة ولطيفة، لكن في الواقع هناك تأثير حقيقي وقوة حقيقية، وإن كانت غير خاضعة للمساءلة". يأتي إطلاق الأوراق وسط قلق متزايد في البرلمان من انعدام الشفافية بشأن دور العائلة المالكة في سن القوانين. وقد وضع جورج سلسلة من الأسئلة للوزراء طالباً بقائمة كاملة بمشاريع القوانين التي وافقت عليها الملكة والأمير تشارلز وتم رفضها أو تعديلها. وتنص التوجيهات على أنه من المحتمل أن تكون موافقة الملكة ضرورية للقوانين التي تؤثر على الإيرادات الوراثية أو الممتلكات الشخصية أو المصالح الشخصية للتاج أو دوقية لانكستر أو دوقية كورنوال.

**بينما يحزن الإنجليز على فقدان سيادتهم، تعمدت وسائل الإعلام التغاضي عن مدى قوة أفراد العائلة المالكة في المملكة المتحدة. حيث إن لديهم القدرة على رفض أي تشريع يسخر من ديمقراطية المملكة ويوضح أين تكمن القوة الحقيقية فيها.**

---

**هل ستؤدي الأزمة الاقتصادية في أوروبا إلى ركود عالمي؟**

فوربس - غالباً ما يستشهد كبار القادة الأوروبيين بروسيا وغزوها لأوكرانيا في كثير من المشكلات التي تواجه القارة، التي تعتمد على إمدادات الطاقة من روسيا. وتلقي أورسولا فون دير لاين باللوم على روسيا باستمرار في مشاكل الطاقة في أوروبا. لكن أولئك الذين يتابعون الأسواق ويراقبون الأعمال التجارية العالمية قد يرون أيضاً أن بعض مشكلات أوروبا لها علاقة أيضاً بسياساتها الاقتصادية فيما بعد الوقود الأحفوري. فهل سيعاني العالم من عواقب هذا التوجه السياسي؟ اتجاه قال الاتحاد الأوروبي إنه كان يسير فيه حتى عام ٢٠٢١؟ هناك ثلاثة أشياء تجب مراعاتها

هنا. أولاً، تتباطأ الصين أيضاً. وبفضل سياسة صفر كوفيد، التي فرضت إغلاقاً على جزء من مدينة تشنغدو الأسبوع الماضي، فإن الصين تؤثر أيضاً على سلاسل التوريد. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن هناك أي شركات تسرّح بسبب هذا - كما كان الحال العام الماضي عندما قامت شركات السيارات مثل جنرال موتورز بإجازة العمال مؤقتاً لأنها لم تستطع الحصول على أشباه الموصلات الأساسية من آسيا. شيء آخر تجب مراعاته هو أنه في عام ٢٠٠٨ كان سعر النفط أكثر من ١٨٠ دولاراً للبرميل. في ذلك الصيف، توقع بنك جولدمان ساكس أن يبلغ سعر النفط ٢٠٠ دولار. كان البنزين سهلاً بسعر ٤ دولارات للغالون في كاليفورنيا، إن لم يكن ٥ دولارات. وكان الغاز الطبيعي أكثر من ١٣ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، واليوم يبلغ حوالي ٨ دولارات. ومع ذلك، فإن أوروبا لم تعان من أي من المشاكل التي تعاني منها الآن. لا أحد في هيكل السلطة في المفوضية الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، في ألمانيا، في فرنسا، كان يدعو إلى ترشيد الطاقة ويطلب من المزارعين تقليل الأسمدة لأن الأسمدة تأتي أيضاً من البترول من روسيا. لم يفعل أحد ذلك حتى مع ارتفاع الوقود المستورد الروسي إلى مستويات تاريخية، ولم يتحدث أي من القادة عن العيش في اقتصاد مقتصد في قصر محاط بألواح من أوراق الذهب، ولم يلم أحد روسيا على ارتفاع أسعار الديزل. إن الأزمة في أوروبا هي خطأ سياسي. إنها مصممة على إجبار الأوروبيين على اقتصاد ما بعد الوقود الأحفوري، وإلى ثورة صناعية جديدة، والتي - على ما يبدو - سيكونون أقل احتمالاً للمشاركة فيها لأن أسعار الطاقة في آسيا وأمريكا اللاتينية ليست قريبة حيث هم في أوروبا. لا يوجد بأي حال من الأحوال أحد في القيادة العليا في أوروبا يعتقد أنه من خلال الاستيلاء على أكثر من ٢٥ مليار دولار من أموال البنك المركزي لروسيا، فإن الروس سوف ينتقمون فقط من خلال حظر واردات سمك القد الاسكندنافي. بجدية، أيها الناس؟ لذا فقد أجلت روسيا شحن الغاز الطبيعي إلى أوروبا، ولكن يمكن لأوروبا الحصول عليه في مكان آخر.

**إن الخطأ الرئيسي الذي يرتكبه الأوروبيون في السياسة هو الاستسلام لأمريكا. تستخدم أمريكا الحرب في أوكرانيا لإضعاف كل من روسيا وأوروبا وإعادة تأكيد توازن جديد في ترتيب القوى في القارة.**

---

**حزمة ٤٥٠ مليون دولار لصيانة طائرات إف-١٦ الباكستانية**

الفجر الباكستانية - أبلغت الحكومة الأمريكية الكونجرس باقتراح بيع عسكري خارجي بقيمة ٤٥٠ مليون دولار لباكستان لدعم برنامج إف-١٦ للقوات الجوية الباكستانية، حسبما قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية لموقع داون يوم الخميس. وقال بيان رسمي آخر إن وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية قدمت الشهادة المطلوبة لهذا البيع المحتمل إلى الكونجرس، يوم الأربعاء. وأوضحت الوكالة أن "البيع المقترح لا يشمل أي قدرات أو أسلحة أو ذخائر جديدة". كما أبلغت الوكالة الكونجرس أن "البيع المقترح لهذه المعدات والدعم لن يغير التوازن العسكري الأساسي في المنطقة"، و"لن يكون هناك تأثير سلبي على الاستعداد الدفاعي للولايات المتحدة نتيجة لعملية البيع المقترحة هذه". برنامج إف-١٦ الباكستاني جزء مهم من العلاقات الثنائية الأوسع بين الولايات المتحدة وباكستان. "ستدعم عملية البيع المقترحة قدرة باكستان على مواجهة تهديدات مكافحة الإرهاب الحالية والمستقبلية من خلال الحفاظ على أسطولها من طراز إف-١٦". وقال المسؤول الأمريكي: "بالإضافة إلى ذلك، سيضمن هذا البيع المقترح احتفاظ باكستان بقابلية التشغيل البيني مع الولايات المتحدة والقوات الشريكة"، مضيفاً أن "الولايات المتحدة تقدر علاقاتها المهمة مع كل من الهند وباكستان". وردا على سؤال حول رد فعل واشنطن على انتقادات الهند للصفقة المقترحة، قال المسؤول: "هذه العلاقات (مع باكستان والهند) قائمة بذاتها وليست عرضاً محصلته صفر". وقال بيان صحفي لوكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية إن حكومة باكستان طلبت توحيد الدعم السابق للطائرة إف-١٦ وحالات الدعم لدعم أسطول القوات الجوية الباكستانية من طراز إف-١٦ من خلال تقليل أنشطة الحالة المكررة وإضافة عناصر دعم إضافية مستمرة. وسيتضمن الدعم اللاحق لأسطول إف-١٦ الباكستاني المشاركة في برنامج النزاهة الهيكلية للطائرات من طراز إف-١٦، وبرنامج المساعدة الأمنية الدولية القتالية الإلكترونية، وبرنامج إدارة المحرك الدولي، وبرنامج تحسين مكونات المحرك ومجموعات التنسيق الفني الأخرى.

**بعد وقت قصير من اغتيال الشيخ أيمن الظواهري رحمه الله، تمكنت باكستان من إغلاق صفقة صندوق النقد الدولي، والآن، وافقت أمريكا على صفقة إف-١٦. ومع ذلك، فإن هذه الصفقة نفسها لا تطرح أي شيء جديد على الطاولة، حيث تتحكم أمريكا في كل شيء ولا يوجد نقل للتكنولوجيا. على العكس من ذلك، فإن الصفقة تجعل باكستان أكثر اعتماداً من ذي قبل على الجيش الأمريكي.**